الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية

دراسة ميدانية من خلال الاستبيان

إعداد الطالب:

العربي موساوي

تحت إشراف الدكتور:

نصر رحال

لجنة المناقشة

أ. هشام غربي	**أستاذ مساعد (أ)، بجامعة الوادي**	**رئيسا**
د.نصر رحال	**أستاذ محاضر(ب)، بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
أ. بشير زبيدي	**أستاذ مساعد (ب)، بجامعة الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

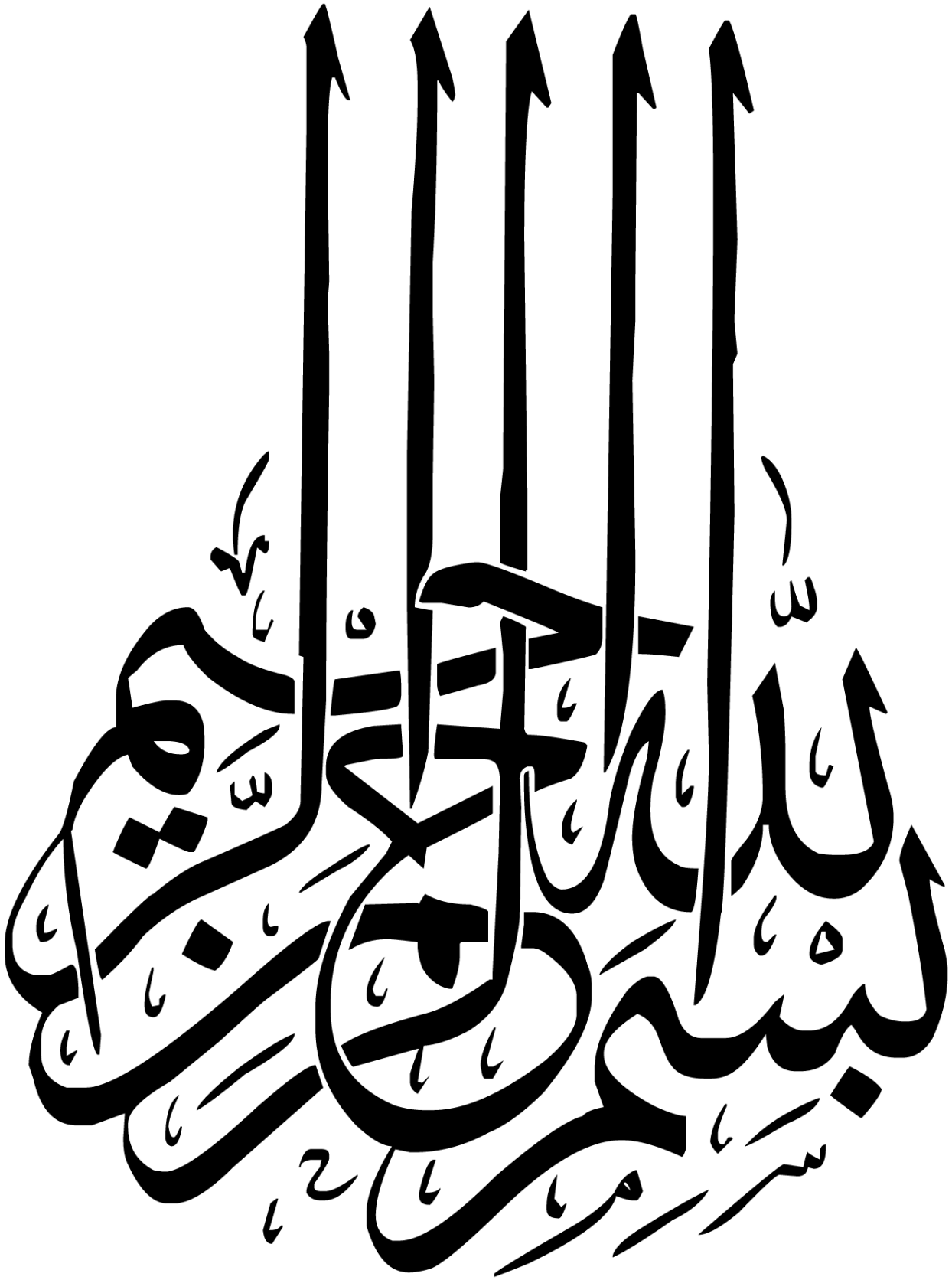
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع ثمرة جهد وعناء

إلي من علمني مبادئ الإيمان والأخلاق وتعب لراحتي وغرس فيا حب العلم والمعرفة:

أبي حفظه الله ورعاه

إلي من أنارت لي طريقي بالنصح والإرشاد بحسن بيانها :

أمي الغالية حفظها الله

إلي جدتي الغالية رحمها الله

إلي أخي الكبير الذي لم تلده أمي مبروك بلعيد

إلي إخوتي وأخواتي الأعزاء: عبد القادر, أيمن – سهلية – مريم – شهرزاد – ريان – رقية ملاك

إلي جميع الأقارب الذين يكنون لي الحب والاحترام

إلي أصدقائي الذين ساعدوني : محمد بن عمر – حوري عبد الرزاق – عيادي احمد .

إلي جميع أصدقائي دفعة ثانية ماستر تدقيق محاسبي 2015

إلي كل من يلتمس الطريق المستقيم. . . . . .علي أساس من الإيمان والعلم و المعرفة

العرابي

الشكر والتقدير

نتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل علي تيسيره وتوفيقه لنا لانجاز هذا العمل المتواضع انطلاقا من العرفان بالجميل , فانه يسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ نصر رحال الذي أمدني من منابع عمله بالكثير

كما لا يفوتني في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل:

الأستاذ: طير عبد الحق و الدكتور: عقبة عبد اللاوي

شكر إلي جميع أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

كما لا انسى أن اشكر أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين علي ما تكبدوه من عناء في قراءة مذكرتي المتواضعة و إغنائها بمقترحاتهم القيمة

وأيضا إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية

وأخيرا اشكر كل من ساعدني من قريب و من بعيد على انجاز هذا العمل

الطالبة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي الوقوف على واقع مخرجات النظام المحاسبي المالي ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة بيان إسهامات النظام المحاسبي في تحقيق فعالية العرض في القوائم المالية ودوره في توفير بيانات مالية أكثر وضوح ومصداقية, وهذا بالإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لعرض القوائم المالية؟ وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا لتحليل البيانات المحصل عليها من الاستبيان من الموجه إلى أكاديمي ومهني الحقل المحاسبي في الجزائر, وعليه لخصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي علي الواقع الفعلي للمؤسسة.
2. تكمن فعالية إعداد وعرض القوائم المالية في مدى ملائمة و مصداقية البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية المنشورة بحيث تستطيع المؤسسة تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي, وقياس كفاءاتها ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية.

Abstract

This study aims to examine the reality of the financial accounting system outputs and how she put it on the financial situation of the institution and try to release the contributions of the accounting system to achieve effective presentation in the financial statements and its role in providing more clarity and credibility of the financial statements, and the answer to the following problem: What is the extent of the financial accounting system response for the presentation of financial statements? It was followed descriptive analytical approach in our study of the analysis obtained from the questionnaire data from the router to the academic and professional accounting field in Algeria, and the study summarized the following results:

1. reflect the financial accounting system outputs the actual reality of the institution.

2. lies the effectiveness of the preparation and presentation of financial statements in the suitability and credibility of financial and accounting data and information published so that the institution can provide an honest picture of the financial position, and measure the competencies and knowledge of the change in the financial and repositioning.

فهرس المحتويات

	البيان	الصفحة
الإهداء		
شكر وتقدير		
الملخص		**III**
فهرس المحتويات		**IV**
فهرس الجداول		**VII**
فهرس الأشكال		**IX**
قائمة الملاحق		**V**
المقدمة		**أ– ب– ج**
الفصل الأول	**الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآثار تطبيقه على عرض القوائم المالية**	**4–37**
تمهيد		**5**
المبحث الأول	**النظام المحاسبي المالي**	**6**
المطلب الأول	مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه	**6**
الفرع الأول	مفهوم النظام المحاسبي المالي	**6**
الفرع الثاني	مجال تطبيقه	**7**
المطلب الثاني	خصائص و أهداف النظام المحاسبي المالي	**8**
الفرع الأول	خصائص النظام المحاسبي المالي	**8**
الفرع الثاني	أهداف النظام المحاسبي المالي	**8**
المطلب الثالث	أهمية النظام المحاسبي المالي	**9**
المطلب الرابع	مميزات النظام المحاسبي المالي	**11**
المبحث الثاني	**الإطار المفاهيمي للقوائم المالية**	**12**
المطلب الأول	مفهوم القوائم المالية ومستخدميها	**12**
الفرع الأول	مفهوم القوائم المالية	**12**
الفرع الثاني	مستخدمي القوائم المالية	**12**
المطلب الثاني	الأهداف والخصائص النوعية للقوائم المالية	**14**
الفرع الأول	أهداف القوائم المالية	**14**
الفرع الثاني	الخصائص النوعية للقوائم المالية	**14**
المطلب الثالث	الفرضيات والمبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية	**16**
الفرع الأول	الفرضيات الأساسية	**16**
الفرع الثاني	المبادئ المحاسبية	**16**
المطلب الرابع	قياس عناصر القوائم المالية والغرض منها	**19**
الفرع الأول	قياس عناصر القوائم المالية	**19**

الفرع الثاني	الغرض من وضع القوائم المالية	20
المبحث الثالث	**عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**	**21**
المطلب الأول	قائمة الميزانية	21
الفرع الأول	الأصول	21
الفرع الثاني	الخصوم	22
المطلب الثاني	حسابات النتائج	26
الفرع الأول	المعلومات الدنيا المقدمة في جدول حساب النتائج	26
الفرع الثاني	النموذجان المتبعان	27
المطلب الثالث	جدول سيولة الخزينة	30
الفرع الأول	محتويات جدول سيولة الخزينة	30
المطلب الرابع	جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق	34
الفرع الأول	جدول تغيرات الأموال الخاصة	34
الفرع الثاني	قائمة الملاحق	35
خلاصة الفصل		37
الفصل الثاني	**دراسة ميدانية من خلال الاستبيان**	**60-38**
تمهيد		39
المبحث الأول	**الأدوات والبرامج المستخدمة**	**40**
المطلب الأول	عينة وحدود الدراسة	40
الفرع الأول	عينة الدراسة	40
الفرع الثاني	حدود الدراسة	40
المطلب الثاني	أدوات وبرامج الدراسة	41
الفرع الأول	الاستبيان	41
الفرع الثاني	البرامج المستخدمة	42
المبحث الثاني	**عرض النتائج ومناقشتها**	**44**
المطلب الأول	عرض نتائج الاستبيان	44
الفرع الأول	عرض النتائج الخاصة بالمعلومات الديمغرافية	44
الفرع الثاني	عرض النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة	49
الفرع الثالث	تحليل الفرضيات	50
المطلب الثاني	تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات	56
الفرع الأول	تحليل نتائج الاستبيان الخاصة بالمحاور	56
الفرع الثاني	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	59
خلاصة الفصل		60

الخاتمة 62
قائمة المراجع 64
الملاحق 69

فهرس الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
(1،1)	قائمة الميزانية (جانب الأصول)	24
(2،1)	قائمة الميزانية (جانب الخصوم)	25
(3،1)	جدول حساب النتائج(حسب الطبيعة)	28
(4،1)	جدول حساب النتائج(حسب الوظيفة)	29
(5،1)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة مباشرة)	32
(6،1)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير مباشرة)	33
(7،1)	جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة	35
(1,2)	يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	40
(2،2)	يوضح مجالات الإجابة عن أسئلة الاستبيان و أوزانها	43
(3،2)	يوضح معامل الفاكرونباخ لعينة الدراسة	43
(4,2)	يوضح توزيع العينة حسب الجنس	44
(5،2)	يوضح توزيع العينة حسب العمر	45
(6،2)	يوضح توزيع العينة حسب الشهادة المتحصل عليها	46
(7،2)	يوضح توزيع العينة حسب الخبرة	47
(8،2)	يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة	47
(9،2)	يوضح توزيع العينة حسب القطاع	48
(10،2)	يوضح معايير تحديد الاتجاه	49
(11،2)	يوضح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	50
(12،2)	يوضح قائمة الميزانية	51
(13،2)	يوضح جدول حسابات النتائج	52
(14،2)	يوضح جدول تدفقات الخزينة	53
(15،2)	يوضح جدول سيولة الأموال الخاصة	54
(16،2)	يوضح قائمة الملاحق	55
(17،2)	يوضح تحليل النتائج	56
(18،2)	يوضح حسابات الفرضية الأولى	57
(19،2)	يوضح حسابات الفرضية الثانية	58
(20،2)	يوضح ملخص نتائج اختبار الفرضيات	59

فهرس الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
(1،2)	يوضح توزيع العينة حسب متغير الجنس	**44**
(2،2)	يوضح توزيع العينة حسب العمر	**45**
(3،2)	يوضح توزيع العينة حسب الشهادة المتحصل عليها	**46**
(4،2)	يوضح توزيع العينة حسب الخبرة	**47**
(5،2)	يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة	**48**
(6،2)	يوضح توزيع العينة حسب القطاع	**49**

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	قائمة الاستبيان	**69**
الملحق رقم (2)	نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	**75**
الملحق رقم (3)	نتائج معامل الفاكرونباخ لثبات الدراسة	**77**

المقدمـة

المقدمة

عرفت المحاسبة عدة تغيرات سواء على المستوى العالمي أو المحلي، هذه التغيرات مست مختلف جوانبها بحيث في البداية كانت تهتم بتسجيل البيانات المالية للمؤسسة من أجل تحديد مركزها المالي ونتيجتها الصافية، لكن حاليا أصبحت المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات دوره جمع بيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة و الظروف و الأحداث الني أثرت عليها، ثم البيانات المالية من أجل إعداد و عرض الكشوفات المالي, وقد باتت المحاسبة الأداة النبي يتم الاتصال بها بين مختلف مستخدمي البيانات المالية حيث أن هذه الأخيرة تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات الملائمة بحيث يجب أن تكون هده المعلومات ذات شفافية ومصداقية عالية.

ولكنه مع التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الدولية وظهور العولمة الني لم تستثني أي مجال من المجالات المحيطة بالإنسان و المؤسسات، ونتيجة ترابط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض من خلال فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي و خوصصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، كل هذه التطورات استلزمت على الجزائر ضرورة مسايرة ومواكبة هذه التطورات و هذا ما أدى بها إلى الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي المستنبط من معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي, الذي تم إصداره بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الذي أصبح ساري المفعول إبتداءا من أول جانفي 2010.

و من خلال ما تقدم يمكن صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الأتي:

ما مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات عرض القوائم المالية؟

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أسس وقواعد عرض القوائم المالية ؟
2. هل طبيعة عرض القوائم المالية تستجيب لرغبات المستخدمين ؟
3. هل تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي على الواقع المالي للمؤسسة؟

الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها اعتمدنا على بعض الفرضيات والتي نلخصها في:

1. عرض القوائم المالية وفق SCF تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية.
2. تحقيق فعالية عرض القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع لعدة أسباب نختصرها فيما يلي:

1. الدور الفعال الذي يمكن للقوائم المالية أن تؤديه من خلال توفير معلومات مالية لجميع الأطراف المختلفة لاتخاذ قراراتهم المختلفة.
2. دور النظام المحاسبي المالي في تحسين عرض القوائم المالية.

أهداف البحث:

1. الوقوف على واقع مخرجات النظام المحاسبي المالي ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
2. بيان إسهامات النظام المحاسبي في تحقيق فعالية العرض في القوائم المالية.
3. إظهار دور النظام المحاسبي المالي في توفير بيانات مالية أكثر وضوح ومصداقية.

الدراسات السابقة:

في حدود المطالعة تما الإطلاع على الدراسات التي لها علاقة وتمثلت في:

1. المنوبيه صالحي، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2012. فتطرقت الطالبة إلى تطور المحاسبة على المستوى الدولي والمحلي ثم تطرقت إلى مشروع المحاسبي المالي الجديد وتوضيح الإطار ألمفاهيمي من حيث التطبيق والهداف القوائم المالية وعرضها.
2. عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية،وإبراز الدور الحقيقي الذي تلعبه المحاسبة حتى تكون قوائمها المالية سهلة الفهم وواضحة ودقيقة وشاملة لجميع المعلومات

أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه القوائم المحاسبية والمالية داخل الاقتصاد الوطني، فالقوائم المحاسبية المالية تعتبر المخرجات الأساسية للنظام المحاسبي وهي تعتبر المنطلق الأساسي الذي تبنى عليه قرارات مجموعة كبيرة من فئات مستعملي هذه القوائم.

حدود الدراسة:

أولا:الحدود المكانية: تحاول هذه الدراسة استقصاء أراء المحاسبين والمستثمرين في الجزائر وبالتالي تتمثل حدودها في دولة الجزائر، وبالتحديد في ولاية الوادي.

ثانيا : الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان ، وتاريخ استلام آخر استمارة (من شهر أفريل إلى شهر ماي 2015).

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة وللإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها واختبار صحة الفرضيات التي وضعناها وهو مناسب لهذا النوع من الدراسات.

تم استخدام الاستبيان في الدراسة الميدانية لاستطلاع رأي المهنيين فيما يخص الموضوع الموجه إلى عينة من المختصين في المحاسبة و المهنيين, وذلك من خلال برنامج المعالجة الإحصائيةSPSS.

الأدوات المستخدمة:

1. الكتب المتخصصة في مجال البحث
2. الأطروحات و الرسائل الجامعية
3. القوانين والمراسيم
4. التقارير و الملتقيات
5. المجلات المحكمة

صعوبات البحث:

وتكمن صعوبات البحث في ما يلي :

1. مشاكل تتعلق بالحصول على إجابات **الاستبيان** إما عدم الإجابة أو التحفظ في الإجابة مع عدم الجدية في الإجابة.
2. صعوبات الدخول إلى بعض المؤسسات والوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية، قصد تسليمهم استمارات الاستبي**ان** والحصول على أرائهم وإجاباتهم.

محتوى البحث:

تم تقسيم, بحثنا إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري حيث تناولنا الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآثار تطبيقه على عرض القوائم المالية , وفي الفصل الثاني تناولنا الدراسة الميدانية من خلال الاستبيان من حيث الطريقة المتبعة والأدوات المستعملة والنتائج المحصل عليها و تحليلها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآثار تطبيقه على عرض القوائم المالية

تمهيد:

بعد إدراكها ضرورة توحيد الممارسات المحاسبية مع دول العالم، باشرت الجزائر عملية الإصلاح المحاسبي في شهر أفريل سنة 2001, وذلك باستدعاء عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة, وبعد العديد من الجلسات والحوارات أثمرت هذه العملية بإصدار النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11-07 والذي ألغي نهائيا العمل بالمخطط المحاسبي الوطني, الذي يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها وانتهائها بالقوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات والعرض والإفصاح.

وبحلول سنة 2010 أصبح إلزامي على المؤسسات التي تنشط في الجزائر وتدخل تحت حيز التطبيق الالتزام بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي، ومن خلال النظر إلى أهم التغيرات التي جاء بها, على مستوي المبادئ و الطرق المحاسبية وكذا الأهداف المحددة، ولهذا ندرك مدى حرص النظام المحاسبي المالي على خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، وعليه من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم التحسينات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي للقوائم المالي

المبحث الثالث:عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

إن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي اجبر العديد من دول العالم علي إدخال إصلاحات علي مستوي اقتصادياتها، والجزائر كغيرها من الدول باشرت في إصلاحات اقتصادية تتماشي مع التغيرات العالمية، حيث قامت بإصدار قانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي(SCF) ويتوافق بدرجة عالمية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من ناحية التقنية، رغم وجود بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي:

أولا: تعريف نظام المحاسبة المالية

يمكن تعريف نظام المحاسبة المالية من ناحيتين :

من الناحية الاقتصادية : جاء المفهوم الاقتصادي للنظام المحاسبي المالي الجديد في متن نص المادة الثالثة من القانون رقم07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي حيث نصت على ما يلي: المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، و تصنيفها، وتقييمها، و تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، ونجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1].

من الناحية القانونية: نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون و وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المادة رقم 3، ص: 3.

[2] بشير بن عيشي و عمار بن عيشي، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحوكمات، مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 24و25 نوفمبر، 2014، ص: 287.

الفرع الثاني:مجال تطبيقه:

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية[1].

تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية[2]:

1. الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
2. التعاونيات؛
3. الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
4. وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
5. كل الكيانات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، مادة رقم 2، ص: 3.

[2] لجنة م.ص.ز.ع، النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء، الجزائر، ص:10.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول : خصائص النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد مجموعة من العناصر تمثل أهم خصائص المعايير المحاسبية الدولية هي[1]:

1. لها إطار مرجعي مستمد من النظرة الأنقلوساكسونية؛
2. معدة لصالح المستثمرين؛
3. معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطار مفاهيمي و ليس قواعد؛
4. تطبيق إجباري لكل المعايير و كل التفسيرات؛
5. أولوية الميزانية على حساب النتيجة و أهمية الملحقات؛
6. إدخال مفهوم القيمة العادلة أو الصحيحة « Juste Valeur »و المعروف بالإنجليزية ب « Fair Value »و التي تعوض التكلفة التاريخية في عملية تقييم الأصول و الخصوم بقيمتها العادلة أو الصحيحة و هي القيمة التي يمكنها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات، و ذلك بغية معرفة و تقدير الذمة المالية بطريقة جيد؛
7. إدخال مفهوم التحيين و التي تهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن من الأصل على عملية تقييم الأصول و الخصوم؛
8. تفوق الجوهر على الشكل و التطبيق بأثر رجعي.

الفرع الثاني : أهداف النظام المحاسبي المالي

تكمن أهداف النظام المحاسبي المالي فيما يلي[2]:

1. السماح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
2. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعب؛
3. يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
4. تسهيل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛

[1] كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص: 292-291.

[2] المنوبيه صالحي، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2012، ص: 155.

5. ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة من جهة، وانسجام النظام المحاسبي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية من جهة أخرى؛
6. السماح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
7. يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
8. يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
9. تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول النتائج حسب الوظيفة.

المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي[1]:

1. يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
2. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات؛
3. يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
4. يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
5. يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
6. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح ؛
7. يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
8. يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
9. انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
10. تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
11. يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
12. يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
13. يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
14. يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
15. تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

[1] بشير بن عيشي وعمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 230-231.

المطلب الرابع: مميزات النظام المحاسبي المالي

يمتاز النظام الجديد بثلاث ميزات[1]:

أولا: اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية: أوربية، أمريكية، IAS/IFRS، اختار هذا الأخيرة؛

ثانيا: احتوائه علي نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، و لطرق التقييم وإعداد القوائم، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية و اللاإرادية؛

ثالثا: يوفر معلومات مالية واضحة، ومتوافقة قابلة للمقارنة واخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين ولهذا فان النظام المحاسبي المالي يحتوي علي:

الإطار التصوري أو المفاهيمي، وهو نفسه الإطار التصوري لIFRS الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:

1. الاتفاقات المحاسبية؛
2. الخواص النوعية للمعلومة المالية؛
3. المبادئ المحاسبية الأساسية؛

لذا، فهذا النظام يسهل ويساعد علي شرح القواعد والمعالجة لبعض الأحداث غير المدرجة في النظام المحاسبي المالي؛

رابعا: إعطاء نماذج للقوائم المالية :الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملحق؛

خامسا: تقديم قائمة الحسابات؛

سادسا: قواعد سير الحسابات؛

سابعا: النظام المحاسبي الواجب تطبيقه في الكيانات الصغيرة جدا.

[1] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، ج1، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010، ص: 22.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية ومستخدميها

الفرع الأول: مفهوم للقوائم المالية

القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الاحتياطات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجيين وذلك لغايات اتخاذ القرارات من قبلهم بالاستناد إلي هذه المعلومات[1].

القوائم المالية هي وسائط تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بشكل مقارن بين الدورة الجارية والدورة السابقة لها إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية الداخليين والخارجيين[2].

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين و المحتملين و الموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي[3]:

أولا: المستثمرون

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم علي اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع, كما إن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم علي تقييم قدرة المشروع علي توزيع أرباح الأسهم.

ثانيا: الموظفون

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال, كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشاة علي دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

ثالثا: المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم علي تحديد فيما إذ كانت قروضهم و الفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

---

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 95.

[2] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 46-43.

رابعا: الموردون والدائنون التجاريون الآخرون

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون علي الأغلب بالمنشاة علي مدى اقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين علي استمرار المنشاة كعميل رئيسي لهم.

خامسا: العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشاة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد.[1]

سادسا: الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشات, كما يتطلبون معلومات من اجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.[2]

سابعا: الجمهور

تؤثر المنشات علي قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلي سبيل المثال، قد تقدم المنشات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الإفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية إن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشاة وتنوع أنشطتها.

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 73.

[2] أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 7.

المطلب الثاني: الأهداف والخصائص النوعية للقوائم المالية

الفرع الأول: أهداف القوائم المالية[1]:

أولا: تهدف القوائم المالية لتوفير المعلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشاة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

ثانيا: إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية علي كل حال، لا توفر كافة المعلومات التي يمكن إن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه القوائم تعكس لحد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

ثالثا: تظهر القوائم المالية نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من اجل صنع القرارات الاقتصادية تضم، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشاة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون الإدارة أو إحلال إدارة أخري مكانها.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي: القابلية للفهم، والملائمة، والموثوقية، القابلية للفهم.

أولا: القابلية للفهم[2]

إن احدي الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض، فإنه من المفترض إن لدي المستخدمين مستوي معقول من المعرفة في الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية, وعلي كل حال، فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

[1] عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، ص: 108.

[2] مفيد عبداللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد scf، المحاسبة المالية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2008، ص:42.

ثانيا: الملائمة

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب إن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات, وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر علي القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.[1]

ثالثا: الموثوقية

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها, وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز، وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

رابعا: القابلية للمقارنة

وتتمثل هذه الخاصية في تمكين مستخدمي المعلومات المالية من الفروقات و الإختلافات و أيضا التطابق والتشابه بين هذه المنشأة والمنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة, وأيضا تمكنها من المقارنة الداخلية من خلال المنشأة نفسها بين فترات زمنية مختلفة.[2]

[1] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 32.

[2] مفيد عبد اللاوي وآخرون، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ,تطبيقات، تجارب وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص17.

المطلب الثالث: الفرضيات والمبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية [1]:

أولا: أساس الاستحقاق

لأجل تحقيق أهدافها فإن القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي وتحت هذا الأساس فانه يعترف بآثار العمليات المالية و الأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها) ويجري تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها. إن القوائم المالية المعدة علي أساس الاستحقاق تخبر المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية علي دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيجري استلامها في المستقبل, وعليه فإن توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

ثانيا: الاستمرارية

يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض إن المنشاة مستمرة وستبقي عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض انه ليس لدي المنشاة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فن القوائم المالية يجب أن تعد علي أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية

تبنى النظام المحاسبي المالي مختلف المبادئ المحاسبة المعروفة وقد حددها ب12 مبدأ:

أولا: مبدأ السنوية

عادة ما تكون دورة المحاسبة سنة تبدأ من N/01/10 وتنتهي في N/12/31، كما يمكن إقفال دورتها المحاسبة إذا كان مقيد بدورة الاستغلال ويمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهر.[2]

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] مصطفى الطويل، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد SCF ، دار الحديث لكتابة والصباغة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص:6.

ثانيا: مبدأ الأهمية النسبية

وهو أساس له علاقة بالإفصاح، إذا لابد من مراعاة صفة الأهمية النسبية للأحداث لغرض إظهارها أو الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المحاسبية فهي تلازم كافة الأحداث المحاسبية، بحيث أن تكون لها أهمية تؤثر على طبيعة القرارات التي يتخذها مستخدمي التقارير المحاسبية.[1]

ثالثا: مبدأ استمرار الاستغلال

تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقيف أو التصفية، يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن المؤسسة تواصل نشاطها في المستقبل، وهو ما نصت عليه المادة 07 من مرسوم تنفيذي رقم 08-156.

وفي حالة عدم الاستمرار لابد من تقديم المبررات والدلائل التي حضرت على أساس القوائم المالية.[2]

رابعا: مبدأ الدلالة

يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية في شكل وثائق تضمن مصداقيتها وتكون المعلومات متبوعة بدلائل حول العملية.[3]

خامسا: مبدأ الوحدة النقدية

نصت المادة 12 والمادة 13 من قانون رقم 07-11 بأن يتم مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية ويتم تحويل أي عملية بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفية المحددة في المعايير المحاسبية.[4]

سادسا: مبدأ التكلفة التاريخية

تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتماد على تكلفة الحصول عليها.

سابعا: مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية لدورة سابقة لها.

---

[1] هادي رضا صفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص:35.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص:35.

[3] أبت محمد مراد و بحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف، مداخلة ملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS -IFRS جامعة سعد دحلب البليدة ، ص: 6.

[4] نفس المرجع أعلاه، ص: 6.

ثامنا: مبدأ الصورة الصادقة

يجب أن تعطى القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، و تتضمن الصورة الصادقة احترام القواعد و المبادئ المحاسبة وإعداد القوائم المالية تكون قادرة على تقديم معلومات ملائمة عن الوضعية المؤسسة.

تاسعا: مبدأ الحيطة والحذر

أي ضرورة تحلي المؤسسة بالحذور وعندما يتعلق الأمر بقرارات تكتسي الإفصاح، أي على المؤسسة اختيار قيمة التقدير التي تعطى أقل قدر ممكن من الربح وتطبيق مبدأ الحيطة والحذر يودي إلى إنشاء مؤونات مفرط فيها.

عاشرا: مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

هذا المبدأ جديد في الجزائر حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، ومن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن الميزانية.

الحادي عشر: مبدأ المقاصة

ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم وعناصر الأعباء والإيرادات التي يتضمنها حسابات النتائج.[1]

الثاني عشر: مبدأ ثبات الطرق المحاسبية

يقتضي انسجام المعلومات وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة، دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

يبرز الاستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم ويجب الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.[2]

[1] عزوز علي ومتناوي محمد، متطلبات القواعد الجبائية حول النظام المحاسبي المالي، مداخلة الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي بالوادى يومي 18/17 جانفي 2010، ص: 2

[2] نور الدين بعليش، النظام المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المالي الجزائري، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2011، ص: 16.

المطلب الرابع: قياس عناصر القوائم المالية والغرض من وضعها

الفرع الأول: قياس عناصر القوائم المالية[1]

أولا: القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعرف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس.

ثانيا: يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية. وهذه الأسس تشمل:

1. **التكلفة التاريخية:**

تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل التعهد أو في بعض الظروف(مثل ضرائب الدخل)بمبلغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.

2. **التكلفة الجارية**

تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد و الذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر, وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

3. **القيمة المتحققة**

تحمل الأصول بملغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة, وتحمل الالتزامات بقيم السداد، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

4. **القيمة الحالية**

تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسيرة العادية للعمل. وتحمل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات في المسيرة العادية للعمل.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

ثالثا: إن التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداما لدى المنشات عند إعداد قوائمها المالية, وتستخدم عادة مع أسس قياس أخرى, على سبيل المثال، تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة المتحققة أيهما اقل، ويمكن أن تدرج الأوراق المالية القابلة للتسويق بالقيمة السوقية، وتدرج التزامات التقاعد بقيمتها الحالية, وإضافة لذلك، تستخدم بعض المنشات أساس التكلفة الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبنى على التكلفة التاريخية على التعامل مع أثار تغير.

الفرع الثاني: الغرض من وضع القوائم المالية

يضع هذا الإطار المفاهيم التي تبنى عليها عملية إعداد وعرض القوائم المالي للمستخدمين الخارجيين والغرض منه هو[1]:

أولا: مساعدة مجلس إدارة اللجنة في تطوير معايير محاسبة دولية جديدة وفي إعادة النظر بمعايير المحاسبة الدولية الموجودة.

ثانيا: مساعدة مجلس إدارة اللجنة في تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها في معايير المحاسبة الدولية.

ثالثا: مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معايير وطنية.

رابعا: مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفي التعامل مع أمور ستكون موضوعة بإصدار معيار محاسبي دولي.

خامسا: مساعدة مراجعي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية.

سادسا: مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تفسير المعلومات المحتواة في القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية.

سابعا: تزويد أولئك المهتمين بعمل اللجنة بمعلومات عن أسلوبها في تكوين معايير المحاسبة الدولية.

إن هذا الإطار لا يمثل معيار محاسبي دولي، وعليه فإنه لا يحدد كيفية القياس أو الإفصاح عن أي أمر وليس في هذا الإطار ما يتضمن أولوية على أي معيار محاسبي محدد.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:465.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم الأهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول:قائمة الميزانية

تعرف الميزانية بأنها صورة فوتوغرافية لوضعية الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ ما, فهي تبين وضعية الصافي المركز المالي للمؤسسة كما تعرف بأنها جدول يصنف عناصر الذمة المالية مجموع الخصوم للمؤسسة في تاريخ معين فيظهر في جانبه الأصول، وجانبه الأيسر الخصوم.

أو هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول و الالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين[1]. وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

الفرع الأول: الأصول

وهي موارد تسيطر عليها الوحدة كنتيجة لأحداث ماضية ومن المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للوحدة[2].

وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية[3].

أولا: الأصول المتداولة (الجارية)[4]

هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية انجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي

وتتضمن الأصول المتداولة ما يلي[5] :

1. النقدية والنقدية المعادلة؛
2. الاستثمارات قصيرة الأجل؛
3. الحسابات المدينة (المدينين وأوراق القبض وأي حقوق أخري للشركة علي الغير)؛
4. المخزون (ومكوناته في حالة الشركات الصناعية)؛

---

[1] حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي scf، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر، ص :23.

[2] احمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:47.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08- 156 مؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429 ﻫ الموفق 26 مايو سنة 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 -11المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 ﻫ الموافق ل 25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27. ،ص: 13.

[4] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص: 172.

[5] خالد الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص:114.

5. المصروفات المدفوعة مقدما و الإيرادات المستحقة؛
6. أي أصول أخرى تنطبق عليها الشروط السابقة.

ثانيا: الأصول الغير متداولة (غير جارية)[1]

هي أصول مخصصة الاستعمال بصورة مستمرة، مثل التثبيتات العينية والمعنوية أي كل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد. وتتضمن الأصول غير المتداولة ما يلي[2] :

1. الاستثمارات طويلة الأجل وتشمل الأوراق المالية الممثلة للملكية والمديونية والأصول الملموسة غير المحددة الاستخدام والاستثمارات في صناديق خاصة كصناديق التقاعد؛
2. الممتلكات، المنشآت والمعدات؛
3. الممتلكات المستثمرة؛
4. الأصول البيولوجية كالغابات والمواشي؛
5. الأصول غير الملموسة كالشهرة وحق الامتياز.

الفرع الثاني: الخصوم

هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية للمنشأة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث[3].

وتضم الخصوم العناصر التالية[4]:

أولا: الأموال الخاصة:

1. رأس المال المطلوب؛
2. رأس المال غير المطلوب؛
3. الاحتياطات؛
4. فرق إعادة التقييم؛
5. الأموال الخاصة-محول جديد؛
6. نتيجة الدورة.

[1] لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره ، ص:172.

[2] خالد الجعارات، مرجع سبق ذكره ، ص:115.

[3] عزه الازهر، مرجع سبق ذكره ، ص:119.

[4] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص:77-78.

ثانيا: الخصوم الغير جارية (غير المتداولة):

1. قروض وديون مالية؛
2. التزام ضريبي مؤجل؛
3. خصوم أخرى غير متداولة؛
4. مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم الماثلة؛

ثالثا: الخصوم الجارية (المتداولة)

1. الموردين والحسابات الملحقة؛
2. ضرائب؛
3. ديون ودائنون آخرون؛
4. حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها؛

الجدول رقم (1.1) ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الأصول	ملاحظة	N الإجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 27.

الجدول رقم (2.1) ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق و إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 28.

المطلب الثاني: حسابات النتائج

يعرف جدول حسابات النتائج أنه "جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة"[1].

الفرع الأول: المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج[2]:

1. تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية :الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
2. منتجات الأنشطة العادية؛
3. المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
4. أعباء المستخدمين؛
5. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
6. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
7. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
8. نتيجة الأنشطة العادية؛
9. العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
10. النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
11. النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة؛
12. المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج؛
13. تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
14. مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة؛

[1] الجريدة لرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 ﻫ الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19,الفصل الثالث،1.230، ص: 24.

[2] موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص: 99.

الفرع الثاني:النموذجان المتبعان

يمكن للمؤسسة هنا كذلك أن تختار بين شكلين مرخص بهما ألا وهما[1]:

1. عرض حسب الطبيعة: وهي الطريقة المعتمدة في النموذج الفرنسي؛
2. عرض حسب الوظيفة: أي الوظيفة التحليلية؛

يعكس هذا الأخير تنظيم المؤسسة ووظائفها الرئيسية، وبهذا يكون عونا لمستخدم الكشوف المالية في الاستيعاب الجيد لأداء المؤسسة والحصول على رؤية جلية له.

في كلا النموذجين تسمح المعلومات الموجودة على مستوى الملحق للمستخدمين بإجراء مقارنة بين مؤسستين لم تتبعا نفس طريقة العرض، وفي حالة العرض حسب الوظيفة نجد في الملحق المبلغ الإجمالي لمخصصات اهتلاكات ومؤونات التثبيتات المعنوية والمادية وكذا إجمالي مصاريف الموظفين.

[1] بحار حسنة، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص:24.

الجدول رقم (3.1): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من .....إلى .....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

الجدول رقم (4.1): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من ....إلى ....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 31.

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوفات المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان علي توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية[1].

الفرع الأول:محتويات جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

الأنشطة التشغيلية[2]:

أنشطة التشغيل هي الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد للمنشاة، والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل. والأمثلة علي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل هي:

1. المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات؛
2. المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى؛
3. المدفوعات النقدية للموردين سدادا لقيمة بضائع وخدمات؛
4. المقبوضات والمدفوعات النقدية من إلى منشاة التامين عن الأقساط والمطالبات والاشتراكات السنوية والمزايا الأخرى؛
5. المدفوعات النقدية أو إستردادات ضرائب الدخل إلا إذا أمكن تحديد أنهما مرتبطان بأنشطة التمويل والاستثمار علي وجه الخصوص؛
6. المقبوضات والمدفوعات النقدية من العقود المحتفظ بها لأغراض المضاربة أو المتاجرة.

الأنشطة الاستثمارية:

هي أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية. و الأمثلة علي التدفقات النقدية الناشئة[3]. ومن أمثلة ذلك[4]:

1. المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة أصول غير ملموسة أصول أخرى طويلة الأجل؛
2. المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل؛

[1] موسى بودهان، مرجع سبقا ذكره، ص:101.

[2] احمد نور، مرجع سبق ذكره ، ص:784.

[3] نفس المرجع أعلاه، ص:786.

[4] بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص:19.

3. المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في مؤسسة أخرى، و المقبوضات النقدية من بيع أسهم و سندات بمنشات أخرى,
4. المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف الدفعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية، و المقبوضات النقدية من تحصيل النقدية والقروض الممنوحة أطراف أخرى.

الأنشطة التمويلية:

هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أو إصدار أسهم[1]. و الأمثلة علي التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل هي[2]:

1. المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى؛
2. المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المنشاة؛
3. المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض و أوراق الدفع والسندات و المرهونات و السلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة[3]:

أولا: الطريقة المباشرة

يتم من خلال الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري:

1. تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية(الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛
2. تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة

تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

1. أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)؛
2. التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
3. التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدي.

[1] كمال الدين الدهراوي وعبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص: 146.

[2] احمد نور، مرجع سبق ذكره ، ص 788.

[3] الجريدة الرسمية،مرجع سبق ذكره ،الفصل الرابع،3.240،ص: 26.

الجدول رقم (5.1): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ....إلى ....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 35.

الجدول رقم (6.1): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ....إلى ....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
– الاهتلاكات و الأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردين والديون الأخرى			
– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 36.

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

الفرع الأول: جدول تغيرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية[1].

أو هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة[2].

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:

1. النتيجة الصافية للسنة المالية؛
2. تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
3. المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
4. عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ....)؛
5. توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

[1] الجريدة الرسمية، الفصل الخامس، 1.250،ص: 26.

[2] عبد الهادي بوقفة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 67.

الجدول رقم (7.1): تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة اعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 37

الفرع الثاني : قائمة الملاحق

يضم ملحق الكشوفات المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما، والتي من شانها تسهيل فهم المعلومات و الأحداث الواردة في الكشوفات المالية.

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية[1]:

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية(المطابقة للمعايير موضحة وكلها مفسرة ومبررة)؛

[1] موسى بودهان،مرجع سبق ذكره، 2010، ص:104.

2. مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج, جدول سيولة الخزينة /تدفقات أموال الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
3. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها:طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن مكونات الكشوفات المالية تتمثل في الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تغيرا ت الأموال الخاصة و جدول سيولة الخزينة و الملحق، حيث أنه لكل كشف مالي أهميته البالغة في المؤسسة.

حيث أن الميزانية و جدول حسابات النتائج تسمح لنا بالحكم على المركز المالي للمؤسسة، هل حققت المؤسسة ربح أو خسارة أما سيولة الخزينة فهي تساعد المستثمرين على تكوين أرى حول المؤسسة و تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية الموجبة في المستقبل،كما يقوم بإبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة أما فيما يخص تغيرات الأموال الخاصة والذي اعتبره النظام المحاسبي المالي أحد الكشوف المالية على عكس المخطط الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق ، فهذا الإعتراف يدل على الأهمية البالغة لحركة الأموال التي يتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية, وبالنسبة للملحق فهو يساعدنا على معرفة القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية من خلال الاستبيان

تمهيد:

بعد دراستنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثلة في الجانب النظري, حيث تطرقنا إلى الخلفية النظرية للدراسة, سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري علي عينة من فئتي المحاسبين والمستثمرين, وهذا لتقتصي وجهات نظرهم حول مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية.

سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة ما أثر تطبيق النظام الحاسبي الملي على عرض القوائم المالية ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محاورها تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر وأثرها على عرض القوائم المالية.

تمت عملية توزيع مجموعة من الاستبيانات على المهنيين و والاكاديميين (بعض المؤسسات الاقتصادية وبعض المحاسبين الخواص بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين) لأخذ أرائهم حول موضوع دراستنا.

وبعد جمع المعلومات المطلوبة أجرينا تحليل لنتائج الاستبيان والتعليق عليها والتأكد من صدق الاستبيان و تحليل الفرضيات.

وذلك باستخدام معامل الفاكرونباخ و البرنامج الإحصائي SPSS 20 والبرنامج Excel 2007

ونتناول من خلال هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول: الأدوات والبرامج المستخدمة

المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: الأدوات والبرامج المستخدمة

سنقوم من خلال هذه الدراسة بعرض عينة وحدود الدراسة متبوعة بتوضيح استمارة الاستبيان التي تمثل قاعدة المعطيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الإحصائية، وهذا بتناول مراحل إعدادها ومختلف الظروف المحيطة بها والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة وذلك بالتطرق إلى :

المطلب الأول: عينة وحدود الدراسة

الفرع الأول: عينة الدراسة

يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في معدي ومستخدمي القوائم المالية وفق النظام المالي في الجزائر ويمكن تصنيف هذا المجتمع إلى الفئات التالية:

- ✓ الفئة الأولى: المحاسبين.
- ✓ الفئة الثانية: المستثمرين.

تم توزيع الاستبيان على 35 فرد من أفراد العينة، وتم استرجاع 30 استبيان كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم: (1.2) يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	35	100%
عدد الاستمارات الواردة	30	85.71%
عدد الاستمارات الملغات	5	16.66%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: حدود الدراسة

تقع حدود هذه الدراسة الميدانية فيما يلي:

أولا:الحدود المكانية: تحاول هذه الدراسة استقصاء أراء المحاسبين والمستثمرين في الجزائر وبالتالي تتمثل حدودها في دولة الجزائر، وبالتحديد في ولاية الوادي.

ثانيا : الحدود الزمنية: تتمثل في الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان، وتاريخ استلام آخر استمارة (من شهر أفريل إلى شهر ماي 2015).

المطلب الثاني: أدوات وبرامج الدراسة

اعتمدنا في هذا المطلب على أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي والظواهر والأحداث، وهذا لمعرفة مدى تطابق وجهة العينة المختارة من مجتمع الدراسة.

الفرع الأول: الاستبيان

أولا: تصميم الاستمارة

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد استعانا ببعض المراجع والملتقيات التي تناولت مواضيع النظام المحاسبي المالي لإعداد هذا الاستبيان، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضم سبعة عشرة سؤالا، وتم صياغتها باللغة العربية، وتم التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتية لاستمارة الاستبيان من حيث (دقة الأسئلة، وابتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة).

قمنا بوضع في اختبار أولي قصد معرفة مدى إمكانيات عمله بشكل ملائم، واستخراج النقائص والسلبيات التي قد تشوبه، خاصة التكرار أو طول الأسئلة والغموض والتعقيد، التي قد تجعل من أفراد العينة يشعرون بالملل، مما قد يقودهم لعدم التعامل مع الاستبيان بشكل جدي.

وبعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين، تم ضبط استمارة الاستبيان، وصياغتها بشكل نهائي.

ثانيا : نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من الاستمارات اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

1. **المقابلة الشخصية** : وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإزالة الغموض الذي قد يكتنفها، كما ألحينا ملئ الاستمارة في أقل وقت ممكن.
2. **الاستعانة بالغير** : وهذا من خلال تسليم عدد من الاستمارات إلى بعض الزملاء في جميع أنحاء الولاية التي تمت فيها الدراسة.

3. **التسليم المباشر** : وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المكاتب والإدارات.
4. **البريد الإلكتروني** : وفقا لهذه الطريقة تم إرسال استمارة الاستبيان بواسطة الحاسب الآلي إلى البريد الإلكتروني لبعض المستوجبين، ومن ثم الاستجابة عن محتواها ثم إعادة إرجاعها بنفس الطريقة إلى البريد الإلكتروني للمرسل (الطالب).

ثالثا : هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان سبعة عشرة سؤالا، بوبت في فرضيتان، ولقد تم صياغة الأسئلة وفق النوع المغلق المعتمدة في التحليل على مقياس لكرت الثلاثي بدقة أراء المستجوبين حول الأسئلة المحددة، ويمكن عرض الفرضيتين للاستمارة في ما يلي:

1: يتضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بشخصية المستجوب من خبرة ومجال العمل ...الخ و يحتوي على خمسة أسئلة، من سؤال الأول إلى سؤال الخامس.

2:

الفرضية الأولي: تتضمن ما يلي:

المحور الأول:يتضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ويحتوي على أربعة أسئلة.

الفرضية الثانية: تتضمن ما يلي:

المحور الثاني:يتضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة حول الميزانية يحتوي على سؤالين.

المحور الثالث:يتضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة حول جدول حسابات النتائج ويحتوي على أربعة أسئلة.

المحور الرابع: يتضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة حول جدول تدفقات الخزينة ويحتوي على ثلاثة أسئلة.

المحور الخامس: يتضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة حول جدول سيولة الأموال الخاصة ويحتوي على سؤالين.

المحور السادس: يتضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة حول الملاحق ويحتوي على سؤالين.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز و تحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة، قصد بناء قاعدة معطيات والتي تتم إعدادها باعتماد على برنامج Excel 2007 ثم تفريغ الإجابات من الاستمارات في شكل جدول اعتمدنا على مقياس ليكرت الثلاثي، المبين في الجدول التالي :

جدول رقم: (2.2) يوضح مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها

1	2	3
غير موافق	بدون جواب	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مقياس ليكرت الثلاثي

اعتمدنا على الأسلوب الإيجابي لبناء أسئلة الاستمارة، وهذا لتسهيل عملية إدخال البيانات و اجتناب الأخطاء، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS20) حيث تم استخدام الوسائل التالية:

المتوسط المرجح: باعتبار احد مقاييس النزعة المركزية، تم استعمال المتوسط المرجح لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة.

انحراف المعياري: لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي، تم احتساب الانحراف المعياري لتغيرات الدراسة.

صدق و ثبات المحتوى: قبل تحليل نتائج و فرضيات الدراسة، لابد من تأكيد من موثوقية أداء المقياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداء القياس. وتوجد عدة اختيارات تقيس ثبات الداخلي لأداء الدراسة، أهمها معامل الفاكرونباخ[1] و يستخدم معامل الفاكرونباخ لقياس مدى ثبات أداء الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، والنسبة الإحصائية المقبولة لهذا هي 60% ، والجدول التالي رقم (3.2)، يبين معامل الفاكرونباخ لأداة الدراسة، حيث بلغ نسبة 55.30% وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا.

جدول رقم (3.2): يوضح معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

ReliabilityStatistice

Cronbach's Alpha	N of Items
553	17

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معامل ألفا كرونباخ

[1] هو معامل مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار : بطارية الاختبار, الاستبانة, الاستبيان.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: عرض نتائج الاستبيان

الفرع الأول: عرض النتائج الخاصة بالمعلومات الديمغرافية

يتم في هذه الفقرة عرض النتائج المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها .

أولا: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

تتكون عينة الدراسة من 30 فردا منهم 20 ذكرا و 10 إناث، يوضح الشكل أدناه، والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت 66.7% في حين بلغت نسبة الإناث 33.3%.

جدول رقم: (4.2) يوضح توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	20	66.7%
إناث	10	33.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

شكل رقم: (1.2) يوضح توزيع العينة حسب متغير الجنس

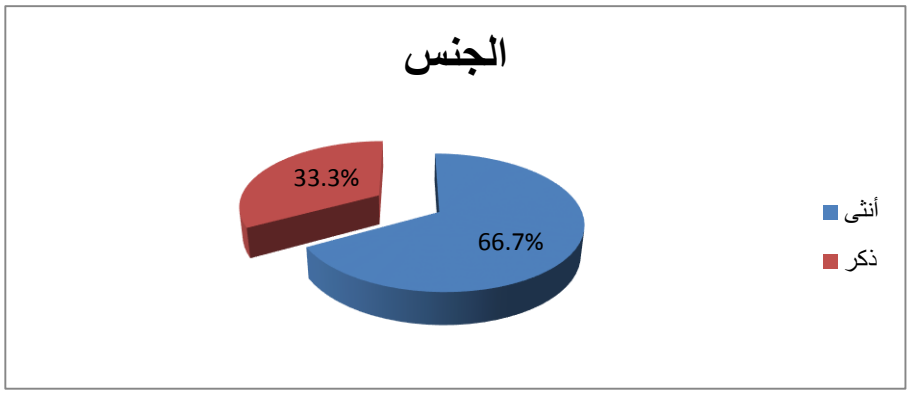

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

ثانيا توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

من خلال الجدول رقم (5.2) والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين يقل عمرهم عن 35 سنة هو 20فردا أي نسبة 66.7% من إجمال العينة، بينما أفراد العينة الذين تتراوح

أعمارهم بين 35 و 40 سنة هو 6 أفراد أي نسبة 20%، أما الأفراد الذي يتجاوز سنهم 40 سنة فكان عددهم 4 أفراد أي ما يعادل نسبة 13.3% من إجمالي أفراد العينة.

جدول رقم: (5.2) يوضح توزيع العينة حسب العمر

العمر	أقل من 35 سنة	من35-40 سنة	أكثر من 40 سنة	المجموع
التكرار	20	6	4	30
النسبة	66.7%	20%	13.3%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم: (2.2) يوضح توزع العينة حسب العمر

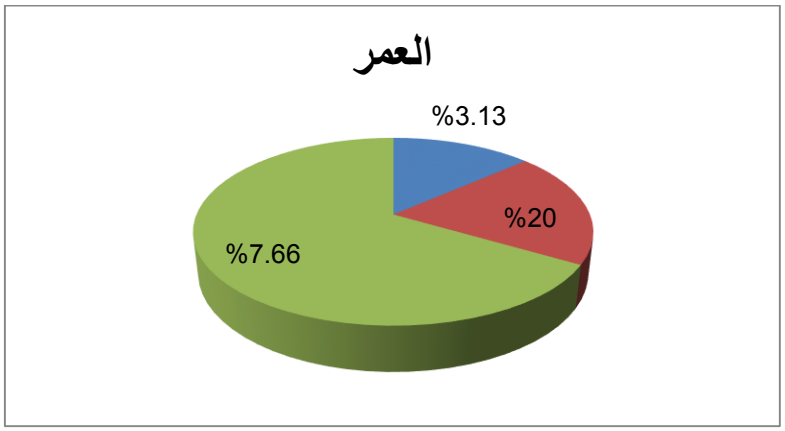

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة

يمكن أن يلاحظ من الجدول رقم (6.2) بأن أصحاب الشهادة العلمية مرتفعة، بحيث أن أغلبية أفراد العينية لديهم مستوى جامعي، وقد بلغت نسبة المستجوبين الحاصلين على شهادة علمية 86.7% أي ما يعادل 26 فردا، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الحائزين على شهادات مهنية ما يعادل 13.3% أي ما يعادل 4 أفراد، وهذا يعد مؤشرا جيدا وهاما على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

جدول رقم: (6.2)يوضح توزيع العينة حسب الشهادة المتحصل عليها

الشهادة	التكرار	النسبة
عملية	26	%86.7
مهنية	4	%13.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

شكل رقم: (3.2) يوضح توزيع العينة حسب الشهادة المتحصل عليها

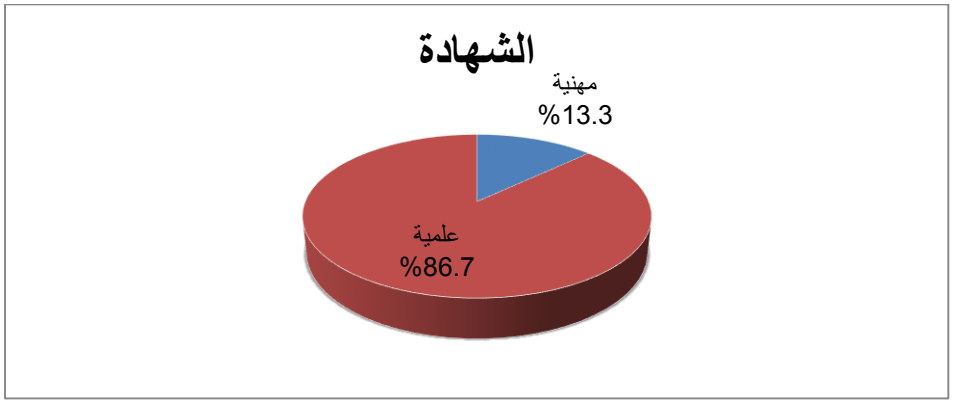

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

من خلال الجدول رقم (7.2) نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هو 20 فردا أي بنسبة 66.7% من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 5 و 10 سنوات هو 4 أفراد أي بنسبة 13.3% أما أفراد الذين تتجاوز خبرتهم عن 10سنوات فكان عددهم 6 أفراد أي ما يعادل نسبة 20% من إجمالي العينة.

جدول رقم: (7.2) يوضح توزيع العينة حسب الخبرة

المدة	التكرار	النسبة
أقل من05 سنوات	20	%66.7
05-10سنوات	4	%13.3
أكثر من 10سنوات	6	20%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

شكل رقم: (4.2) يوضح توزيع العينة حسب الخبرة

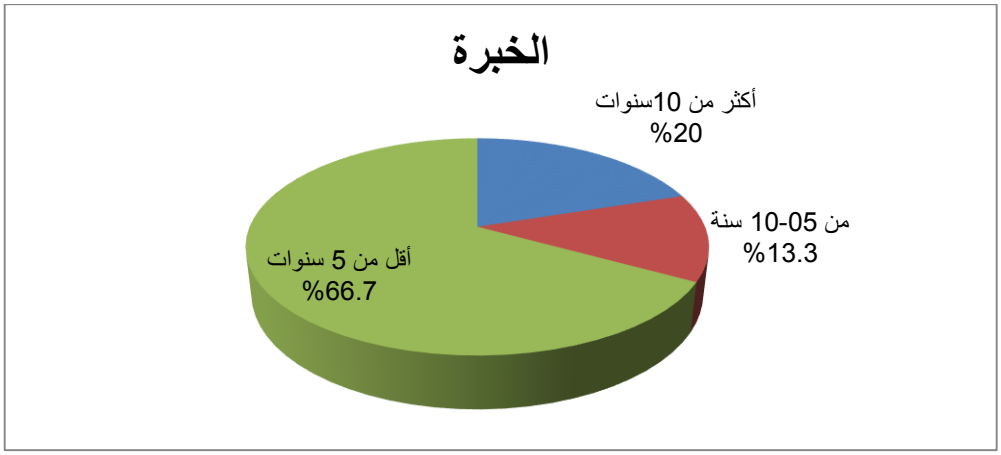

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

من خلال الجدول رقم (8.2) يمكن أن نستكشف بأن غالبية المستجوبين هم من فئة المحاسبين، حيث بلغت نسبة مشاركتهم 60% أي ما يعادل 18 فردا، أما فئة المستثمرين بلغت نسبتهم 40% أي ما يعادل 12 فردا.

جدول رقم: (2-8) يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
المحاسبين	18	60%
المستثمرين	12	40%
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

شكل رقم:(2-5) يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة

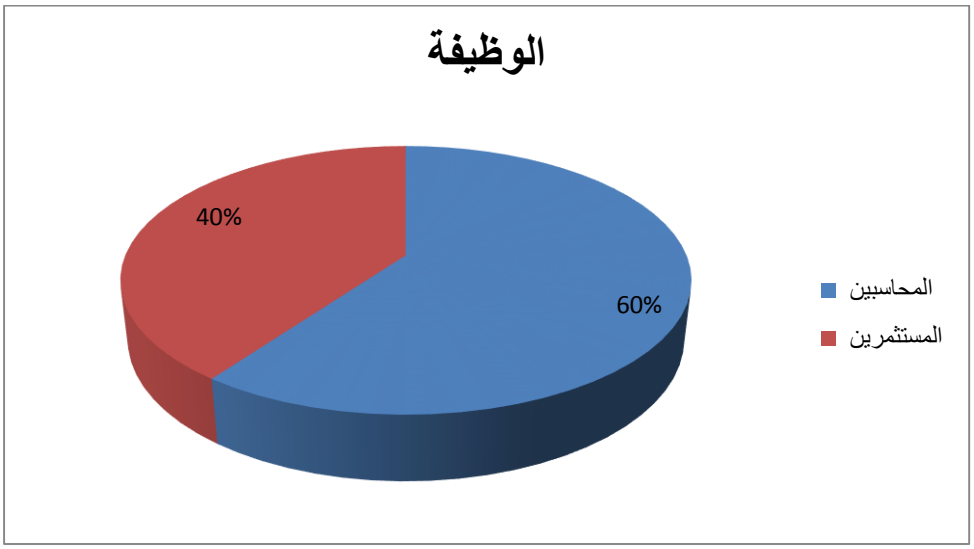

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

سادسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع

من خلال الجدول رقم (9.2) يمكن أن نستكشف بأن غالبية المستجوبين تابعون للقطاع الحكومي حيث بلغت نسبة مشاركتهم 60% أي ما يعادل 18 فردا، أما القطاع الخاص فبلغت نسبة مشاركتهم 33.33%أي ما يعادل 10 أفراد, أما القطاع المختلط بلغت نسبة مشاركتهم 6.7% أي ما يعادل فردين.

جدول رقم: (9.2) يوضح توزيع العينة حسب القطاع

القطاع	التكرار	النسبة
خاص	10	33.3%
حكومي	18	60%
مختلط	2	6.7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

شكل رقم: (2-6) يوضح توزيع العينة حسب القطاع

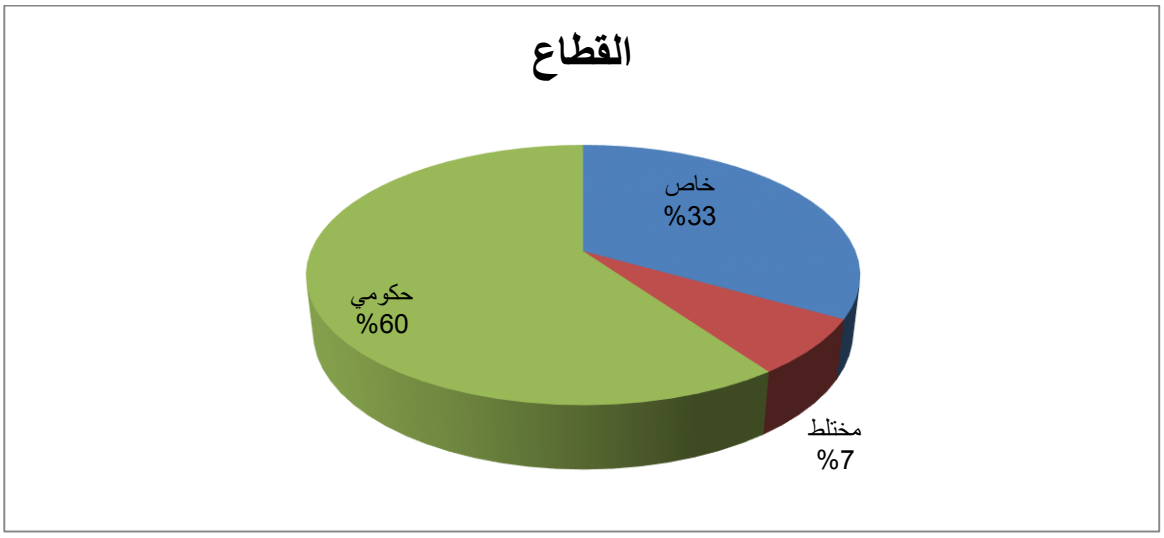

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني: عرض النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت, حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات (من 1 إلى 2، من 2 إلى 3) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين (غير موافق بشدة، محايد ،...) وعليه يساوي طول الفئة 0.66=2/3. يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

جدول رقم: (10.2) يوضح معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	الرأي
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى2.33	بدون جواب
من2.34 إلى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على أوزان المرجحة لمقياس ليكرت الثلاثي.

الفرع الثالث: تحليل الفرضيات

أولا: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية للمؤسسة.

1. تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

جدول رقم: (11.2) يوضح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
1- كيف تقيم التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبة في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي.	0	16	14	2.47	0.50	موافق
	0%	53.3%	46.7%			
2- هل تتفق مع الاتجاه الدولي المتزايدة نحو تبني وتطبيق المحاسبة الدولية.	2	4	24	2.73	0.58	موافق
	6.7%	13.3%	80%			
3- هل ترى بأن تبني و تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية.	0	2	28	2.93	0.25	موافق
	0%	6.7%	93.3%			
4- الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها.	0	0	30	3.00	0.00	موافق
	0%	0%	100%			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (11.2) أن الفقرة (1) بلغ المتوسط المرجح فيها (2.47) و الانحراف المعياري بلغ فيها (0.50) المتعلق بكيف تقيم التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبة في الجزائر منذ تطبيق نظام المحاسبي المالي بنسبة مهمة تصل إلى (46.7%)بموافق.

ونلاحظ أيضا تحصلت الفقرة (2) هل تتفق مع الاتجاه الدولي المتزايدة نحو تبني وتطبيق المحاسبة الدولية أن المتوسط المرجح بلغ (2.73) و الانحراف معياري بلغ (0.58) بنسبة مهمة تصل إلى (80%) بموافق.

وتحصلنا في الفقرة (3) هل ترى بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية على إجابة موافق بنسبة (93.3%) بمتوسط مرجح بلغ (2.93) وانحراف معياري بلغ (0.25).

ونلاحظ أيضا من الجدول رقم (11.2) أن الفقرة(4) بلغ المتوسط المرجح فيها (3.00) وانحراف معياري بلغ فيها (0.00) المتعلق بالهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها، بنسبة مهمة وصلت إلى (100%).

ثانيا: تحقيق فعالية القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي الجديد.

1: قائمة الميزانية

تظهر مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساس في القوائم المالية والتي يتم استخدامها من عدة أطراف لها علاقة بالمؤسسة.

جدول رقم: (12.2) يوضح قائمة الميزانية

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	%	%	%			
1- تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبؤ.	0	0	30	3.00	0.00	موافق
	0%	0%	100%			
2- تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم.	0	0	30	3.00	0.00	موافق
	0%	0%	100%			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (12.2) أن الفقرة(1) بلغ المتوسط المرجح فيها (3.00) وانحراف معياري بلغ فيها (0.00) تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبؤ، بنسبة مهمة وصلت إلى (100%)بموافق.

ونلاحظ أيضا من الجدول رقم (12.2) أن الفقرة (2) بلغ المتوسط المرجح فيها (3.00) وانحراف معياري بلغ فيها (0.00) تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم ، بنسبة مهمة وصلت إلى (100%)بموافق.

2: جدول حسابات النتائج

جدول رقم: (13.2) يوضح جدول حسابات النتائج

		غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد			
		%	%	%			
1	تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في أظهار جميع الإيرادات والأعباء.	0	0	30	3.00	0.00	موافق
		0%	0%	100%			
2	تتميز المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليه.	2	8	20	2.60	0.62	موافق
		6.7%	26.7%	66.6%			
3	إن الهدف الأساسي من جدول حسابات النتائج هو تزويد مستعمليها بالمعلومات الواجب دراستها.	0	0	30	3.00	0.00	موافق
		0%	0%	100%			
4	هل يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	4	8	18	2.47	0.73	موافق
		13.3%	26.7%	60%			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (13.2) أن المتوسط المرجح كان للفقرة رقم (3) تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في أظهار جميع الإيرادات والأعباء, بمتوسط المرجح بلغ (3.00) وانحراف معياري بلغ (0.00) و بنسبة تأييد تصل إلى (100%)بموافق.

في حين ظهر في الفقرة (2) أن المتوسط المرجح بلغ (2.60) وانحراف معياري بلغ (0.62)بنسبة بلغت(66.6%)بموافق.

ونلاحظ أيضا في الفقرة(1)على أن المتوسط المرجح بلغ (3.00) وانحراف معياري بلغ (0.00) والتي بنسبة تأييد تصل إلى (100%)بموافق.

وأن في الفقرة رقم (4) تحصلنا على المتوسط المرجح الذي بلغ (2.47) و الانحراف المعياري الذي بلغ (0.73) و بنسبة تصل إلى (60%)بموافق.

3: جدول تدفقات الخزينة

جدول رقم (14.2) : يوضح جدول تدفقات الخزينة

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
1- تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات.	0	0	30	3.00	0.00	موافق
	0%	0%	100%			
2- قائمة تدفقات الخزينة تعتبر كأساس لتقييم المؤسسة على توليد النقدية.	0	2	28	2.93	0.25	موافق
	6.7%	0%	93.3%			
3- هل أن المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة تساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية.	2	4	24	2.73	0.58	موافق
	6.7%	13.3%	80%			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (14.2) أن الفقرة رقم(1) تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات, بمتوسط مرجح بلغ (3.00) وانحراف معياري بلغ (0.00) بنسبة تأييد تصل إلى (100%) .

في حين حازت الفقرة (2) على أن المتوسط المرجح بلغ (2.93) وانحراف معياري بلغ (0.25) بنسبة تأييد بلغت (93.3%) بموافق.

وفي حين نوضح في الفقرة (3) على أن المتوسط المرجح بلغ (2.73) وانحراف معياري بلغ (0.58) بنسبة تأييد بلغت (80%)بموافق.

4: جدول سيولة الأموال الخاصة

جدول رقم (15.2): يوضح جدول سيولة الاموال الخاصة

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
1- هل يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليل لحركات رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.	0	0	30	3.00	0.00	موافق
	0%	0%	100%			
2- هل يمكن لجدول تغيرات الأموال الخاصة إعطاء معلومات حول الرسملة.	0	2	28	2.93	0.25	موافق
	6.7%	0%	93.3%			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (15.2) أن الفقرة رقم (1) هل يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليل لحركات رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. بمتوسط المرجح بلغ (3.00) وانحراف معياري بلغ (0.00) بنسبة تأييد تصل إلى (100%)بموافق.

ونلاحظ أيضا من خلال الفقرة (2) يمكن لجدول تغيرات الأموال الخاصة إعطاء معلومات حول الرسملة, على أن المتوسط المرجح بلغ (2.93) والانحراف معياري بلغ (0.25) بنسبة بلغت (93.3%)بموافق.

5:قائمة **الملاحق**

جدول رقم: (16.2) يوضح قائمة الملاحق

	غير موافق	بدون جواب	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
1. الملاحق تسهل فهم المعلومات والإحداث الواردة في الكشوفات المالية.	4	8	18	2.47	0.73	موافق
	13.3%	26.7%	60%			
2. ملاحق الكشوفات المالية تعتبر من مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية.	0	2	28	2.93	0.25	موافق
	6.7%	0%	93.3%			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

وأن الفقرة رقم (1) في الجدول رقم (16.2) الملاحق تسهل فهم المعلومات والإحداث الواردة في الكشوفات المالية, تحصلنا على أن المتوسط المرجح بلغ (2.47) والإنحراف معياري بلغ (0.73) و بنسبة تصل إلى (60%) بموافق.

ونلاحظ أيضا من خلال الفقرة (2) ملاحق الكشوفات المالية تعتبر من مكملات الاعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية, على متوسط مرجح بلغ (2.93) وإنحراف معياري بلغ (0.25) بنسبة بلغت (93.3%) بموافق.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

الفرع الأول: تحليل نتائج الاستبيان الخاصة بالمحاور

1: تحليل النتائج:

جدول رقم :(17.2) يوضح تحليل النتائج

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
01	تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	4	2.78	0.33
02	الميزانية	2	1.5	0.00
03	جدول حسابات النتائج	4	2.76	0.67
04	جدول التدفقات الخزينة	3	2.88	0.27
05	جدول سيولة الاموال الخاصة	2	2.96	0.12
06	الملاحق	2	2.7	0.49

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

2 : اختبار الفرضيات

1.2.: عرض القوائم المالية وفق scf تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية

أ:تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

يتضح من الجدول رقم (11.2) تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في الاتجاه العام الموافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة، هذا راجع إلى الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي خاصة جانب القوائم المالية التي تسمح بعرض قوائم مالية أكثر مقروئية ويقدم معلومات ذات جودة عالية.

وقد أكدت عينة الدراسة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- تقيم تغيرات ممارسة المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- الاتفاق مع الاتجاه الدولي نحو تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

وقد أكدت عينة الدراسة من خلال ذلك المؤشرات السابقة ذكرها على أن المتوسط المرجح بلغ (2.78) وان الإنحراف المعياري(0.33) كما هو موضح في الجدول الأتي:

.

جدول رقم (18.2) يوضح حسابات الفرضية الأولى

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نتيجة
2.78	0.33	قبول فرضية

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

2.2.: تحقيق فعالية القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي الجديد

أ:قائمة الميزانية

يتضح في جدول رقم (12.2) المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها (الميزانية) في الاتجاه العام الموافق ، وهذا من وجهة نضر أفراد العينة أنه تتحقق فعالية العرض وفق ما نص عليه النظام المحاسبي، وذلك يرجع إلى:

. تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبؤ.

. تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين في التحقق حول صحة توقعاتهم.

ب:جدول حسابات النتائج

يتضح في جدول رقم(13.2) المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها (جدول حسابات النتائج) في اتجاه العام الموافق، وهذا من جهة نظر أفراد العينة ويرجع ذلك إلى:

. تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الإيرادات والأعباء.

. تتميز المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليه.

. الهدف الأساسي من جدول حسابات النتائج هو تزويد مستعمليها بالمعلومات الواجب دراستها.

. يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ج: جدول تدفقات الخزينة

يتضح في جدول رقم (14.2) المخرجات المحاسبية تلبي حاجات الأطراف المستعملة لها (جدول تدفقات الخزينة) في اتجاه العام الموافق، وهذا من جهة نظر أفراد العينة حيث أكده أفراد العينة على مساعدة المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة في حركت تدفقات الأموال من خلال:

. تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات.

. قائمة تدفقات الخزينة تعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية.

. إن المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة تساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية.

د:جدول سيولة الأموال الخاصة

يوضح في الجدول رقم (15.2) يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي يتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية:

. يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

.يمكن لجدول تغيرات الأموال الخاصة إعطاء معلومات حول الرسملة.

و: قائمة الملاحق

من خلال الجدول (16.2) يضم ملحق الكشوفات المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما, والتي من شأنها تسهيل فهم المعلومات والاحداث الواردة في الكشوفات المالية.

. الملاحق تسهل فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوفات المالية.

. ملاحق الكشوفات المالية تعتبر من مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية.

يتضح من الفرضية الثانية تحقيق فعالية القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي الجديد, وهذا من وجهة نظر أفراد العينة، هذا راجع إلى الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

وقد أكدت عينة الدراسة من خلال ذلك المؤشرات السابقة ذكرها على أن المتوسط المرجح بلغ نسبة (2.85) وبلغت نسبة الانحراف المعياري (0.26) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (19.2) يوضح حسابات الفرضية الثانية

المتوسط حسابي	الانحراف المعياري	نتيجة
2.85	0.26	قبول فرضية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني: ملخص نتائج اختبار الفرضيات

جدول رقم (20.2): يوضح ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية	نتيجة القبول	النتيجة النهائية
1	عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية للمؤسسة .	موافق	قبول الفرضية
2	تحقيق فعالية قوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي	موافق	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم(**20.2**)نصل إلى النتيجة النهائية لاختبار مدى صحة الفرضيات وقبولها لدى كافة فئات عينة الدراسة.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية عرض القوائم المالية في المؤسسة، وهذا من خلال الوقوف على مدى فعالية عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والتي رأيناها مناسبة لذلك، وكخلاصة عامة لأهم نتائج هذا الفصل لمسنا إدراك الفئات المستجوبة لأهمية تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي وقدرته على توفير معلومات مالية تستجيب لاحتياجات الأطراف المستخدمة لها، وأهمية عرض القوائم المالية في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

وفيما يلي أهم النتائج اختبار الفرضيات:

من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى، نستنتج تأييد المستجوبين وهذا من خلال إبراز القوائم المالية الوضعية المالية الصادقة للمؤسسة، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية الأولى، والتي مفادها:

عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية للمؤسسة. ومن خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية، نستنتج تأييد المستجوبين لأثر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، ولإمكانية وقدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة في المؤسسات الاقتصادية، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية الثانية والقائلة:

تحقيق فعالية قوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

الخاتمـة

الخاتمة:

كما استنتجنا إن الهيئات المحاسبية الدولية أعطت اهتمام كبير للقوائم المالية, حيث بينت الأهداف الأساسية للقوائم المالية وأهم مستخدميها, كما تم فرض قوائم مالية جديدة إضافة لقائمة الميزانية فالميزانية وثيقة محاسبية شاملة تظهر الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إعدادها, أما قائمة حسابات النتائج فيظهر فيه نتيجة نشاط المؤسسة ومكوناتها الأساسية, وكذا قائمة سيولة الخزينة التي تبين كل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل, وذلك بهدف توضيح أسباب العجز أو الفائض في الخزينة الناتجة عن كل نشاط, وجدول تغيرات الأموال الخاصة الذي يهدف إلي توضيح حركة رؤوس الأموال الخاصة والأسباب المؤثرة في ذلك, كما تم استحداث قائمة أخرى تتمثل في الملاحق والتي هي عبارة عن الإيضاحات والهوامش المتعلقة بالسياسات المحاسبية خلال إعداد وعرض القوائم المالية.

والنظام المحاسبي المالي يهدف إلى جعل القواعد والممارسات المحاسبية لمؤسساتنا بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة تتماشي مع المقاييس والقواعد الدولية المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: المتعلقة بمدى عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية للمؤسسة, فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجماع أفراد العينة المستجوبة على أن عرض القوائم المالية يعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية للموئسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: المتعلقة بمدى تحقق فعالية القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج و جدول التدفقات الخزينة, ولإمكانية وقدرة النظام المحاسبي المالي علي تقديم معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات, فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجماع أفراد العينة المستجوبة على أن فعالية القوائم المالية تتحقق وفق النظام المحاسبي المالي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

من خلال ما وضحته الدراسة النظرية والدراسة الميدانية للبحث مجموعة من النتائج, يمكن عرض أهمها في ما يلي:

1. في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة من خلال الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فانه لا يمكن للنظام المحاسبي الجزائري أن يبقى جامدا في ظل التحولات المشهودة, ولا بد من مواكبة التغيرات التي تحدث في كل المجالات الاقتصادية, الاجتماعية, القانونية والمعلوماتية وعلى كل المستويات الوطنية,

الجهوية والدولية, و إلا لما تمكن النظام المحاسبي المالي من تحقيق الأهداف المرجوة منه وهذا ما دفع الجزائر إلى تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي.

2. تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي على الواقع الفعلي للمؤسسة.
3. تكمن فعالية إعداد وعرض القوائم المالية في مدى ملائمة ومصداقية البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية المنشورة بحيث تستطيع المؤسسة تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي, وقياس كفاءة ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية.
4. توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة بحيث يتضمن كل كشف مالي المبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
5. إظهار المعلومات المحاسبية بدقة وصدق ووضوح وقانونية تسمح بتشجيع المستثمرين على جلب الأموال التي تفتقدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
6. إن النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الدولية وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين.

التوصيات:

تتمثل التوصيات فيما يلي:

1. ضرورة عقد دورات تدريبية, ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية, بصفة مستمرة, من اجل الفهم الجيد للنظام المحاسبي المالي, يحضرها كل من المهنيين والاكاديميين.
2. لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من اجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين ومتخذي القرار.
3. الاطلاع الدائم والمستمر على مختلف الابتكارات التي توفرها مراكز البحث وبالتالي محاولة الاستفادة منها من طرف الشركة.
4. تحسين نوعية التعليم العالمي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الأكاديمي والتطبيقي.

آفاق البحث:

1. دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الثقة والمصداقية في القوائم المالية.
2. الغرض من وضع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
2. احمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
3. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
4. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
5. بحار حسنة، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
6. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، ج1، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010.
7. حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي scf، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر.
8. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
9. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
10. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
11. كمال الدين الدهراوي وعبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.
12. لجنة م.ص.ز.ع، النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء، الجزائر.
13. لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.
14. مصطفى الطويل، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد SCF ، دار الحديث لكتابة والصباغة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
15. مفيد عبداللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد scf، المحاسبة المالية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2008.
16. موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010.
17. هادي رضا صفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.
18. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

19. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.
20. عبد الهادي بوقفة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.
21. عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.

22. المنوبيه صالحي، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2012.

23. نور الدين بعليش، النظام المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المالي الجزائري، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2011.

ثانيا: الملتقيات

24. أبت محمد مراد و بحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف، مداخة ملتقى الدولي حول: الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS -IFRS جامعة سعد دحلب البليدة.

25. بشير بن عيشي وعمار بن عيشي، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحوكمات، مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي24و25 نوفمبر، 2014.

26. عزوز علي ومتناوي محمد، متطلبات القواعد الجبائية حول النظام المحاسبي المالي، مداخلة الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحابية الدولية، المركز الجامعي بالوادى يومي 18/17 جانفي 2010.

27. مفيد عبداللاوي وآخرون، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية –تطبيقات، تجارب وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

ثالثا: القوانين والمراسيم

28. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 ﻫ الموافق ل 25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74.

29. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08- 156 مؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429 ﻫ الموفق 26 مايو سنة 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 ﻫ الموافق ل 25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27.

30. الجريدة لرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 ﻫ الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.

رابعا: المجلات

31. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر.

الملاحـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم التسيير

استمارة استبيان

أخي الفاضل. أختي الفاضلة

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول عل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق محاسبي بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، يقوم الباحث بإعداد بحث تحت عنوان" أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية "

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم حول ما تضمنه من تساؤلات .

وأحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من البحث، لذلك نرجو منكم المساعدة حتى نخرج هذا البحث في أحسن شكل علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. أعلمكم بأنه لمن دواعي سروري أن أطلعكم على نتائج هذا البحث إن رغبتم في ذلك.

الدكتور: نصر رحال ***الطالب:*** العربي موساوي

1-الرجاء وضع علامة (X) حول الفئة التي تمتلك والمعبر عنها بالمتغيرات الآتية :

1.1. الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2.1. العمر أقل من 35 سنة ☐ من 35- 40 ☐

أكبر من 40 سنة ☐

3.1. المؤهل العلمي : علمية ☐ مهنية ☐

4.1. الوظيفة :

محاسب ☐ مستثمر ☐

5.1. الخبرة المهنية :

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10سنوات ☐ أكثر من 10 سنة ☐

6.1. القطاع الذي تنتمي إليه :

قطاع عمومي ☐ قطاع خاص ☐ قطاع مختلط ☐

1.2:المحور الأول : تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

الرقم	الأسئلة	موافق	غير موافق	بدون جواب
01	كيف تقيم التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبة في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي.			
02	هل تتفق مع الاتجاه الدولي المتزايدة نحو تبني وتطبيق المحاسبة الدولية.			
03	هل ترى بأن تبني و تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية.			
04	الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها.			

2.2:المحور الثاني : الميزانية

الرقم	الأسئلة	موافق	غير موافق	بدون جواب
01	تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبؤ.			
02	تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم.			

3.2:المحور الثالث: جدول حسابات النتائج

الرقم	الأسئلة	موافق	غير موافق	بدون جواب
01	تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في أظهار جميع الإيرادات والأعباء.			
02	تتميز المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليه.			
03	إن الهدف الأساسي من جدول حسابات النتائج هو تزويد مستعمليها بالمعلومات الواجب دراستها.			
04	هل يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.			

4.2:المحور الرابع: جدول تدفقات الخزينة

الرقم	الأسئلة	موافق	غير موافق	بدون جواب
01	تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات.			
02	قائمة تدفقات الخزينة تعتبر كأساس لتقييم المؤسسة على توليد النقدية.			
03	هل أن المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة تساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية.			

5.2:المحور الخامس: جدول سيولة الاموال الخاصة

الرقم	الأسئلة	موافق	غير موافق	بدون جواب
01	هل يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليل لحركات رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.			
02	هل يمكن لجدول تغيرات الأموال الخاصة إعطاء معلومات حول الرسملة.			

6.2:المحور السادس: قائمة الملاحق

الرقم	الأسئلة	موافق	غير موافق	بدون جواب
01	الملاحق تسهل فهم المعلومات والإحداث الواردة في الكشوفات المالية.			
02	ملاحق الكشوفات المالية تعتبر من مكملات الاعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية.			

الجنس

	Frequency	Percent
Male	20	66.7
Valid female	10	33.3
Total	30	100.00

المؤهل

	Frequency	Percent
Scientifique	26	86.7
Professionnel	4	13.3
Total	30	100.00

العمر

	Frequency	Percent
>35	20	66.7
35 ans -40ans	6	20.00
<40	4	13.6
Total	30	100.00

الخبرة

	Frequency	Percent
>05ans	20	66.7
5ans-10ans	4	13.6
<10ans	6	20.00
Total	30.00	100.00

ReliabilityStatistice معامل ألفا كرونباخ

Cronbach's Alpha	N of Items
553	17